مجلة كلية القانون و العلوم السياسية العدد (١)

أسباب إنفصال جنوب السودان
عن دولة السودان

أ.م.د. جمال طه علي
كلية القانون والعلوم السياسية / الجامعة العراقية



المقدمة

تعتبر مسألة الأقليات واحدة من أعقد القضايا ومصدراً أساسياً من مصادر الصراع والمشكلات المهددة لوحدة وإستقرار الدول . فغالباً ما ترتبط طموحات الأقلية في مستقبل أفضل بتهديد للإستقرار السياسي ، وغالباً ما تلتقي هذه الطموحات مع طموحات دول إقليمية ودولية تحاول تنفيذ سياساتها داخل الدولة التي تنتمي إليها تلك الأقلية . كما إن سوء إدارة هذه المسألة من قبل الأنظمة السياسية سيؤدي إلى إستبعاد الحلول السلمية واللجوء إلى العنف .

وهذا ما عرفته دولة السودان منذ نشؤها وحتى انفصال دولة الجنوب عنها في عام ٢٠١١م ، حيث إن سؤ الادارات السودانية المتعاقبة (الديمقراطية و العسكرية) أدى إلى تأزم الأوضاع ، حتى وصل الوضع إلى صعوبة التعايش بين الشمال والجنوب ، كما ان بعض الدول الاقليمية و الدولية لم تدخر جهداً لدعم القوى الانفصالية في جنوب السودان ، فكان الإنفصال هو الحل الذي يرضي الجنوب والقوى الاقليمية والدولية .

وغالباً ما كان هنالك تفاوتاً في وجهات النظر حول قضية جنوب السودان بين الأنظمة السياسية السودانية والدول الغربية ، فالسودان يرى بأن قضية انفصال الجنوب أثارتها الجماعات الانفصالية بدعم من القوى الاقليمية والدولية ، في حين تلك القوى بأن انفصال الجنوب هو حق مشروع بسبب الإقصاء والتهميش الذي تعرضوا له من قبل القادة الشماليين .

ولذا فإننا سنعمد في هذا البحث إلى كشف أسباب انفصال دولة جنوب السودان عن دولة السودان منطلقين من فرضية مفادها : إن هذا الإنفصال لم يكن بسبب سوء الادارة الداخلية لمشكلة الاقليات فحسب بل كان للدور الاقليمي والدولي دوراً في ذلك . أي إن تظافر الأسباب الداخلية مع الأدوار الإقليمية والدولية أدى إلى إنفصال جنوب السودان عن شمال السودان ونشوء دولة جنوب السودان .



المبحث الأول
الأسباب الداخلية

وهي الأسباب التي تنبع من داخل الدولة والمجتمع والتي تنبع من التنوع المجتمعي ومدى الرغبة في العيش المشترك ، وكيفية إدارة التنوع من قبل انظمة الحكم وكيفية توزيع الدخل والثروة والخدمات .

١- التعددية المجتمعية وسوء ادارتها من قبل انظمة الحكم المتعاقبة :

ساد الاعتقاد وسط علماء الانثروبولوجيا (علم الإنسان) أن السودان دولة أفريقية – عربية . وقد ظل هذا الاعتقاد يشكل إحدى المسلمات لدى أي باحث عند توصيفه للسودان . وأضاف البعض كلمة إسلامي أو مسلم ، فأصبح ينظر إلى السودان على أنه قطر عربي – أفريقي مسلم ، غير أن توصيف مسلم غير مقبول من قبل الجنوبيين في السودان ، الذين يرون أن كلمة (عربي – مسلم) هي شأن خاص بشمال السودان . وحتى بالنسبة إلى الشمال فإن الشماليين لديهم تحفظ ، فالشمال ليس كله مسلماً وليس كله عربياً فهناك بعض المناطق في الشمال زنجية ومسيحية(١).

أما على الصعيد اللغوي فان هنالك ما يقارب ١٥٠ لغة في السودان وتعد اللغة العربية هي اللغة الرسمية حيث نص الدستور السوداني لعام ١٩٩٨ في مادته الثالثة على ان (اللغة العربية هي اللغة الرسمية في جمهورية السودان ، وتسمح الدولة بتطوير اللغات المحلية والعالمية الأخرى)(٢). كما ان اللغة الانكليزية هي اللغة السائدة في جنوب السودان *.

ان التعددية المجتمعية لا تعد بحد ذاتها سبباً للصراع بين الشماليين والجنوبين بل إن سوء إدارة هذه التعددية من قبل الإدارات الشمالية المتعاقبة على حكم السودان (المدنية والعسكرية) هو السبب في اثارة هذا الصراع .

ويرجع الخلاف بين الشمال والجنوب إلى فترة الاستعمار البريطاني ففي عام ١٩٤٧ تم عقد مؤتمر جوبا الشهير الذي حضرته الأطراف الثلاثة (الإدارة البريطانية ، الجنوبيين ، الشماليين) ونتج عنه اعتراف جميع الأعضاء عدا عضوين جنوبيين بضرورة الوحدة بين الشمال والجنوب ، ووافقوا على أنه ليس في إمكان الجنوب الاستقلال بنفسه، وعدم رغبته في الانضمام إلى أوغندا(٣)

كما أنه في سنة ١٩٥٣ أصدرت لجنة سياسية من أبناء الجنوب في جوبا مذكرة

(١) سداد مولود سبع ، البعد العرقي والسياسي لمشكلة جنوب السودان ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٤٧ ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ص١٣٢ .

(٢) م (٣) ، الدستور السوداني لعام ١٩٩٨م .

* هنالك من يذكر بأن للسودان حوالي ٤٠٠ لغة للمزيد أنظر :
Helen Chapin Metz , An Nilain Mosque, at the site of the confluence of the Blue Nile and White Nile in Khartoum ,Library of congress , Washington, D.C. , 1991 , P. 1 .

(٣) محمود محمد قلندر ، جنوب السودان : مراحل إنهيار الثقة بينه وبين الشمال ١٩٠٠ – ١٩٨٣ ، دار الفكر ، دمشق ، ٢٠٠٤ ، ص١٠٦ .



تعلن فيها أن الجنوب ليس في وضع يمكنه من الدخول في وحدة ديمقراطية مع الشمال، وطالبت تلك المذكرة ببقاء الإدارة الإنجليزية لتعمل على تطوير الجنوب كما فعلت بالشمال(٤).

ولم يقف نواب الجنوب مؤيدين لإعلان الاستقلال إلا حين قرر مجلس النواب في ١٩ /ديسمبر/١٩٥٥م أن تعطي الجمعية التأسيسية الاعتبار اللازم لمطالبة النواب الجنوبيين بحكومة فدرالية لمديريات الجنوب الثلاث. وقد وافق الزعماء السياسيون الشماليون علي هذا المطلب لإعلان الاستقلال , ولكنهم لم يلتزموا بذلك عند قيام الجمعية التأسيسية التي رفضت فيه الأحزاب الشمالية النظام الفدرالي(٥).

ومنذ استقلال السودان في يناير/١٩٥٦م وتشكيل اسماعيل الأزهري حكومته الأولى التي سرعان ما تناست وعودها للجنوبيين، خاصة في ما عرف بسودنة الوظائف ، حيث جاء قرار لجنة سودنة الوظائف في أكتوبر ١٩٥٤ التي منحت الجنوبيين ستة وظائف من جملة الوظائف (ثمانمائة وظيفة) التي تم إخلاؤها من طرف الإنجليز الذين كانوا يتولون إدارة شؤون الجنوب ، وتم منح أغلب هذه الوظائف للسودانيين الشماليين (نتيجة لمقياسي الكفاءة والخبرة) مما أثار حفيظة الجنوبيين(٦).

كما ان وزير الداخلية في حكومة اسماعيل الأزهري أعلن أمام البرلمان السوداني (السودان بلاد عربية ومن لا يحس بأنه عربي عليه أن يخرج منها) (٧).

كل ما تقدم أدى إلى استياء واسع وسط الجنوبيين وإلى جانب أسباب أخرى أدى ذلك في النهاية إلى اندلاع العنف وبداية التمرد في الجنوب .

وبعد انهيار حكومة الأزهري ، فاز حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي بانتخابات عام ١٩٥٨م بيد إنه نتيجة لفشلهما في العمل معاً كائتلاف ، سلمت قيادة حزب الأمة مقاليد الحكم الى الجنرال ابراهيم عبود والذي سرعان ما عمد الى تهميش الأحزاب السياسية وتعميق مشاعر الاستياء في الجنوب نتيجة فرض طابع عربي اسلامي عليه والغاء المدارس التبشيرية وتحويل يوم العطلة من يوم الأحد إلى يوم الجمعة مما ساعد على توحد المتمردين الجنوبيين تحت قيادة جوزيف لاقو وتأسيس الجيش الشعبي لتحرير السودان المعروف باسم (انيانيا) (٨).

وبسبب الصراع مع الجنوب وما كانت تعانيه السودان من مشكلات اقتصادية متجذرة بدأت حركة طلابية مناهضة لنظام الحكم وسرعان ما امتدت إلى النقابات

(٤) المصدر نفسه ، ص١١٠ .

(٥) Peter Vernety , Sudan : conflict and minorities , Brixton Graphics , United Kingdom , 1995 , P.12

(٦) Solomon Dersso , International law and the self-determination of South Sudan , Institute for security studies paper , No. 1 , South Africa , Pretoria , February / 2012 , P.6 .

(٧) Girma Kebbede , Sudan : The North – South conflict in historical perspective , contributions in black studies , Volume : 15 , Issue : 3 , University of Massachusetts , USA . 1997 , P.18 .

(٨) Bechir Mahmoud Adam , The impact of the colonial legacy on civil-military relations in Africa : Chad and Sudan as comparative case studies ,Dudley Knox Library , California , USA , 1997 , P. 66.



العمالية والاتحادات المهنية بما أفضى إلى ثورة اكتوبر / ١٩٦٤م ونتج عن هذه الثورة تكليف سر الختم برئاسة الوزراء الذي أدرك ان جنوب السودان هو أحد الأسباب التي أدت الى سقوط رئاسة إبراهيم عبود ، لذلك إتصل بالقادة الجنوبيين وعقد معهم مؤتمراً للحوار الوطني ، ضم إلى جانبهم دولاً أفريقية كثيرة ، أبرزها مصر والجزائر ونيجيريا ، ونتج عنه تبني النظام الاقليمي في الحكم ، بالاضافة إلى وجود مجلس تشريعي وحاكم للجنوب ، وهذا ما يعد تقدماً كبيراً ، ولكنه فشل في تطبيق ما تم التوصل إليه في الحوار وفشل أيضاً في بعض المسائل التفصيلية المتعلقة بأمور تنمية الجنوب وخدمة أقاليمه المختلفة [٩].

بعد نهاية حكومة سر الختم الانتقالية تشكلت حكومات ائتلافية تارة برئاسة محمد أحمد المحجوب وتارة أخرى برئاسة الصادق المهدي ، لم تر تلك الحكومات في المشكل الجنوبي أكثر مما رأى الفريق عبود ، السيطرة على قلة من المتمردين والقضاء عليهم ومن ثم فتح الباب للسلام ، فالصادق المهدي الذي أصبح رئيساً للوزراء عام ١٩٦٦م أعلن أمام الجمعية الوطنية ان (السمة الغالبة لأمتنا هي السمة الاسلامية والتعبير الاساسي لها انها عربية)[١٠]. كذلك أعلن محمد محجوب في خطاب الحكومة أمام الجمعية التأسيسية سياسة حكومته نحو الجنوب قائلاً (ستسير حكومتي في سياسة الحل السلمي الديمقراطي في إطار وحدة السودان .... ولكنها ستنبذ سياسة الاسترضاء واللين في معاملة الخارجين على القانون ... وان الحكومة ستأمر بنزع السلاح نزعاً تاماً ، والقضاء الكامل على العصابات الارهابية التي تعبث بالأمن ، وستأمر القوات المسلحة بتعقب المجرمين وإعادة سيادة القانون والنظام وتأديب المتمردين)[١١].

كانت الحكومات الديمقراطية قد أثبتت عجزها عن مواجهة قضية الجنوب ، الأمر الذي أدى إلى استيلاء الجنرال محمد جعفر النميري على السلطة والذي أعلن في٩ يونيو ١٩٦٩ أي بعد مرور شهر من مجيئه أن سياسة حكومته في الجنوب سوف تقوم على منح الجنوبيين (حكما ذاتيا إقليميا في إطار السودان الموحد نظرا لأن ثمة فوارق تاريخية و ثقافية بين الشمال و الجنوب ، و بالتالي فإن وحدة البلاد يجب أن تبنى في ضوء هذه الحقائق الموضوعية)[١٢].

وبالفعل بدأ النميري بتحقيق ذلك من خلال وساطة الرئيس الاثيوبي انذاك هيلاسيلاسي حيث تمت اتصالات مع قوى المعارضة الجنوبية وتوصل الطرفان إلى اتفاق أديس أبابا في ٢٧/ اذار / ١٩٧٢م . والتي نصت على منح جنوب السودان حكماً ذاتياً ووقف لإطلاق النار بين الجانبين كما تم الاتفاق على ان تكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية للسودان وان تكون اللغة الانكليزية هي لغة التعليم في الجنوب ، كما تم

(٩) دريد الخطيب و محمد أمير الشب ، إنفصال جنوب السودان : الجذور والتطورات التداعيات ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات ، العدد ٢٧ ، حزيران / ٢٠١٢ ، ص٣٨٧ .

(١٠) Girma Kebbede, op. cite , p. 19 .

(١١) د. بهاء الدين مكاوي محمد قيلي ، تسوية النزاعات في السودان : نيفاشا نموذجاً ، مركز الراصد للدراسات ، نوفمبر / ٢٠٠٦ ، ص٢٠٢ .

(١٢) أحمد وهبان ، الصراعات العرقية وإستقرار العالم المعاصر : دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، ص١٣١ .



ضم أفراد قادة التمرد الجنوبي إلى الجيش السوداني(١٣).

إلا إن هذا إتفاق أديس أبابا لم يدم طويلاً وذلك بسبب عدة قرارات اتخذها النميري مما ادى إلى سخط القادة الجنوبيين ولعل من أهم هذه القرارات* :-

١- قرار النميري في أكتوبر عام ١٩٨١ حل حكومة آبيل آلير الثالثة وإعفاء مجلس الشعب الاقليمي وتكوين حكومة انتقالية يرأسها جنوبي مسلم وهو (قسم الله عبدالله رصاص)

٢- قرار النميري في فبراير / ١٩٨٢ بتنفيذ عملية انصهار القوات المسلحة كمرحلة أخيرة من مراحل تنفيذ اتفاقية اديس ابابا و اختيار الكتيبة ١٠٥ التي لم تكن تمتلك مقومات الاستعداد النفسي ما يجعلها نموذجاً للانصهار لتكون بذلك نواة التمرد الجديدة .

٣- قرار النميري في يونيو / ١٩٨٣ تقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم يتمتع كل منها بحكم ذاتي ، منتهكاً ذلك اتفاقية أديس أبابا ومعارضاً للاتجاه المطالب بوحدة الجنوب .

٤- قوانين سبتمبر / ١٩٨٣ حيث تضمنت اعلان قوانين الشريعة الاسلامية .

٥- عقد اتفاقية دفاع مشترك مع مصر ، وقد رفض الجنوبيين هذه الاتفاقية لإحساسهم بأنها موجهة ضدهم .

لقد أدت هذه القرارات لا سيما اعلان قوانين الشريعة الإسلامية إلى إعادة انتاج الصراع بين الشمال والجنوب ، لا بل إن النميري بدأ يتمادى في استفزاز الجنوب حيث كان يتفاخر بتنفيذ حد السرقة في السودان بقطع اليد ، حيث قال (في شهر واحد تم تنفيذ حد قطع اليد في السودان أكثر من المملكة العربية السعودية طوال تاريخها)(١٤).

وفي ٦/ نيسان/١٩٨٥م أطاحت القوات المسلحة بالنميري وتسلم السلطة المشير عبد الرحمن سوار الذهب الذي وعد بتسليم السلطة إلى حكومة مدنية بعد عام ، وبالفعل أنجز وعده جاء ذلك في خطوة غير مسبوقة في المنطقة العربية والأفريقية ، وبعد إجراء انتخابات عام ١٩٨٥م تولى الصادق المهدي رئاسة الحكومة ، ووعد بتعطيل قوانين الشريعة الإسلامية التي فرضت من قبل(١٥).

إلا إنه تراجع بعد ذلك عن وعوده بتعطيل قوانين الشريعة الاسلامية بتأثير من حسن الترابي (الذي تجمعه فيه علاقة مصاهرة) ، وبالمقابل استمرت الحركة الشعبية لتحرير السودان بهجماتها على الشمال مما أدى الى اندلاع القتال من جديد وعندما هجم ثوار الحركة الشعبية لتحرير السودان محافظة النيل الأزرق خاطب الصادق

(١٣) Christopher R. Mitchell , Conflict resolution and civil war reflections on the Sudanese settlement of ١٩٧٢ , Center for conflict analysis and resolution , George Mason University , USA , 1989 , P.11 .

* للمزيد عن هذه القرارات ينظر :

سرحان غلام حسين ، الانقلاب العسكري الثاني في السودان : فترة حكم المشير جعفر محمد النميري ١٩٦٩ – ١٩٨٥ ،

(١٤) The Report was edited and published by Arry Organization for Human Rights and the Sudanese Women Human rights project and funded by Urgent Action Fund for Women Human Rights- Africa. March 2013

(١٥) صداح أحمد حباشنة ، العلاقات بين دولتي السودان وجنوب السودان ، مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية ، المجلد ٤٠ ، العدد ١ ، الجامعة الاردنية ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٣ ، ص١٧ .



المهدي العالم العربي بالقول : (إن التربة العربية تم غزوها من الجنوب) [١٦].
وعلى الرغم من محاولات الحزب الوطني الاتحادي (شريك حزب الأمة في الحكم) لحل الأزمة عن طريق اجراء اتصالات مع جون قرنق والتوصل الى مجموعة وسائل اجرائية وخطوات تنفيذية لعقد مؤتمر دستوري وتحقيق السلام الشامل في البلاد ، والاتفاق على مجموعة مباديء أهمها (تجميد المواد الخاصة بالحدود في الشريعة الإسلامية و والغاء كل اتفاقيات بين السودان مع الدول الاخرى – مصر و ليبيا – والتي تؤثر على السيادة الوطنية) ، إلا إن الصادق المهدي تحفظ على هذه المبادرة ، فضلاً عن معارضتها من قبل الجبهة القومية الإسلامية ، ومع عرض المبادرة على الجمعية التشريعية لم توافق عليها الأغلبية من الأعضاء ، وهو ما أدى إلى انسحاب وزراء الحزب الاتحاي الوطني من حكومة الوفاق الوطني[١٧].
لقد أدى هذا الجمود السياسي إلى قيام انقلاب ٣٠ / يونيو / ١٩٨٩م والاستيلاء على السلطة من قبل الجبهة الاسلامية وتسمية النظام بإسم الإنقاذ الوطني ، وعلى الرغم من الوعود التي أطلقها نظام الإنقاذ لحل المشكلات إلا إنه ما لبث أن بدأ بمحاربة المعارضة وملاحقتها ، كما أعلن عن عبارته الشهيرة (إن على من ينازعنا على السلطة أن يحمل السلاح ويواجهنا) ، وعندها رفعت المعارضة الشمالية السلاح إلى جانب الجماعات الانفصالية الجنوبية ، وعندها اتسعت ساحة القتال لتشمل جنوب وشرق وغرب السودان[١٨].
وهكذا فإن الإدارات السودانية الشمالية المتعاقبة على حكم السودان سواء أكانت (مدنية أم عسكرية) لم تنظر إلى مطالب الجنوبيين على انها مطالب جماعات اجتماعية لا بد من التعامل معها بقدر من الواقعية والجدية ، بل إعتبروا هذه المطالب الجماعات هي حركات تمردية لابد من القضاء عليها ، ولهذا نجد بأنهم لم يلجأوا إلى التفاوض مع القوى الجنوبية إلا عند الشعور بصعوبة الحسم العسكري للمسألة ، أو عند تغير الإدارة الحاكمة بإدارة جديدة تعطي وعوداً بتحقيق السلام وتنفيذ مطالب القوى الجنوبية .
كما إن رفع الشعار الديني وتأكيد الانظمة المتعاقبة على ضرورة الحكم الاسلامي في السودان والذي وصل إلى أقصاه في ظل نظام حكومة الإنقاذ ، حول الحرب من حرب جهوية إلى حرب دينية قادت في النهاية إلى إنفصال الجنوب .
وبالمقابل لا يتحمل قادة الشمال المسؤولية الكاملة عن استمرار الصراع والحرب، بل إن للقوى الجنوبية دوراً في ذلك ، فالجنوب كان يعاني من مظاهر العنف المحلي ، ابتداءاً من الصراعات الأسرية إلى الصراعات داخل القبائل إلى الصراعات بين القبائل،

---

(١٦) Girma Kebbede , Sudan : The North–South conflict in historical perspective , Contribution in black studies , Vol : 15 , Issue : 3 , University of Massachusetts , United States , 1997 , P.13 .
(١٧) حمدي عبد الرحمن حسن و محمد عاشور مهدي ، المسلمون ومشكلات التعددية الدينية والإثنية في جنوب السودان ، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) الموقع : www.hadaracenter.com
كذلك ينظر : جون قاي نوت يوه ، جنوب الودان : آفاق وتحديات ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٠ ، ص٥٧ .
(١٨) يوسف الشريف ، السودان وأهل السودان : أسرار السياسة وخفايا المجتمع ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص٢١– ص٢٢ .



حتى هجمات العصابات الإجرامية أو غارات الجنود السابقين المنفلتين من قبضة الحركة الشعبية لتحرير السودان ، ولهذا فإن قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان يلجأون بمواجهة ذلك إلى إبقاء التوتر قائماً مع الشمال لشغل الداخل والعمل على تأجيل خلافاته وتناقضاته (١٩).

وفضلاً عما تقدم فإن محاولة القوى الجنوبية إعطاء المشكلة بعداً إقليمياً ودولياً ، لا سيما من خلال التحالف مع دول الجوار التي كانت على عداء مع السودان ومع الولايات المتحدة الأمريكية ، كان له دوراً في تشدد الإدارات الشمالية في التعامل مع قضية الجنوب .

٢- الأسباب الاقتصادية :

في فترة الإحتلال البريطاني للسودان أعلن كرومير (ممثل الادارة البريطانية في السودان) بأن جنوب السودان (عبارة عن مناطق شاسعة من إقليم عديم الفائدة والذي ستكون ادارته صعبة ومكلفة) (٢٠).

ولهذا عمد الحكام الانكليز إلى تطوير شمال السودان وترك لجنوب متخلفاً ، فبنوا في الشمال المدارس والمستشفيات وعمدوا الى تعبيد الطرق والاهتمام بالزراعة وبناء ميناء بورت سودان وسكة حديد ، وأصبحت سكة الحديد وميناء بورت سودان عمود الحياة الاقتصادية في شمال السودان والتي تسهل عملية تصدير القطن إلى أوربا واستيراد السلع الأوربية إلى الشمال ، وهذه السياسة أدت إلى خلق العديد من الوظائف إلى أبناء الشمال (٢١).

فضلاً عن ذلك فإن الاحتلال البريطاني كان قد ميز بين أبناء الشمال وأبناء الجنوب من حيث الأجور التي كانوا يتقاضوها عن القيام بنفس العمل حتى عام ١٩٤٨م(٢٢).

أما بعد الاستقلال فقد عانى الجنوب من التخلف الإقتصادي والإجتماعي ، حيث لم تهتم الحكومات الوطنية بتنميته . وقد تركز بعض النشاط الحضري في المدن والمراكز الكبيرة (جوبا ، واو ملكال) أما المناطق البعيدة التي كانت تمثل معظم الأراضي فيسودها نظام إقتنصادي بدائي . لقد أهملت الحكومات الوطنية تنمية الجنوب (٢٣).

وعليه فإن قيادات السودان السياسة المتتالية تجاهلت حقيقة أن البناء الوطني يجب أن يبدأ من المحل فالإقليم فالوطن كله بتركيز مشروعات التنمية جغرافيا بوسط

---

(١٩) الصادق الفقيه ، إنفصال جنوب السودان : تحديات داخلية وتداعيات خارجية ، في مجموعة باحثين ، ص٣٨٤ .

(٢٠) Eluzai Moga Yokwe , Conflict resolution in the Sudan : A case study of intolerance in contemporary African societies , African media review , Vol. 11 , issue. 3 , African council for communication education , Nairobi , Kenya , 1997 , P.91 .

(٢١) OP.CIT . PP. 92-91 .

(٢٢) Iris Seri Hersch , From one Sudan to two Sudans : Dynamics of partition and unification in historical perspective , on :https://halshs.archives-ouvertes.fr

(٢٣) سلافة عبد الرحمن أحمد عثمان ، الصراعات في القارة الأفريقية : دراسة حالة السودان ، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم العلوم السياسية ، كلية الدراسات العليا ، جامعة الخرطوم ، ٢٠٠٥ ، ص٥٨ .



السودان(٢٤).

وتشير الدراسات إلى ما عانى منه جنوب السودان من عدم اهتمام بالبنية التحتية مقارنة بالشمال ، فقد توصلت إحدى الدراسات في عام ١٩٩٠م إلى أن الخرطوم إستحوذت على غالبية الأنشطة الاقتصادية والخدمات حيث إنها تمتلك ٧٣٪ من النشاط الصناعي ، ٧٥٪ من قوة العمل الصناعية ، ٦٧٪ من الشبكة الوطنية للطاقة الكهربائية ، ٨٥٪ من المشاريع التجارية ، ٨٠٪ من الخدمات المصرفية ، ٨٥٪ من قروض البنك الصناعي ، ٧١٪ من قروض العقارات المصرفية ، ٦٥٪ من تبادل العملة ، ٧٠٪ من المستشفيات والمراكز الصحية ، ٦٥٪ من الأطباء و ٨٠٪ من الممرضات (٢٥).

أما فيما يتعلق بالطرق فإنه في عام تعبيد الطرق في الجنوب لم يكن أولوية استراتيجية بالنسبة للقادة الشماليين بل إنصب اهتمامهم على الطريق الذي يوصل كوستي ببورت سودان عن طريق الخرطوم الذي يعتبر شريان التجارة (٢٦). ففي عام ١٩٩٠ لم تمتلك السودان سوى بين ٢٠٠٠٠ الى ٢٥٠٠٠ كيلو متر من الطرق المعبدة بالاسفلت و ٣٧٠٠كم مكسوة بالحصى (٢٧). وكانت نسبة ما حصلت عليه جنوب السودان من الطرق المعبدة ٥٠كم فقط ولهذا كان حجم المرور في الجنوب منخفض طيلة موسم الأمطار (اذار – نيسان – تشرين الأول – تشرين الثاني)(٢٨).

أما بالنسبة إلى التعليم فإن الجنوب كان يعاني من تهميش واضح ، فالجنوب يعاني من كون مستوى التعليم فيه أقل بـ ٤٥٪ من مناطق السودان الأخرى وإن نسبة ٨٤٪ من النساء في الجنوب تعاني من الأمية(٢٩). كما إن هنالك تفاوت واضح في نسب التعليم بين الجنوب والمركز حيث تشير الدراسات إلى أن ٧٥٠ طفل من كل ١٠٠٠ طفل في عمر المدرسة يجدون فرصة التعليم في المركز بينما ينخفض المتوسط إلى ١٢٥ طالباً من ١٠٠٠ في الجنوب ، وفي مجال التعليم العالي نجد أنه حتى عام ١٩٩٠م كان التعليم العالي مركزاً بصورة واضحة في الخرطوم والجزيرة عدا جامعة جوبا(٣٠).

أما فيما يتعلق بالدخل فإن هنالك عدم تساوي في توزيع الناتج القومي على السكان بعد الاستقلال حيث يبلغ متوسط دخل الفرد في الخرطوم حوالي ٩٢ دولار أمريكي في حين يبلغ متوسط دخل الفرد في المنطقة الشمالية الغربية حوالي ٧٦ دولار أمريكي ، أما في جنوب السودان فإن متوسط دخل الفرد يساوي ٣٩ دولار أمريكي ، وهنا يتبين بأن

(٢٤) جمعة كنده كومي ، وضعية المناطق المهمشة وأثرها على مستقبل السودان السياسي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٥٤ ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص٢٦٩ .

(٢٥) Galal Eldin Eltayeb , The case of Khartoum Sudan , University of Khartoum , Sudan , in Understanding slums : Case studies for the global report on human settlement 2003 , Development planning unit , University college London , United Kingdom , 2003 , PP. 6-5 .

(٢٦) Ruba Ranganathan and Cecilia Briceno , Sudan›s infrastructure : A Continental perspective , The International Bank for Reconstruction and Development , Washington DC. , 2011 , P.10 .

(٢٧)Helen Chapin Metz , A country study : Sudan , Library of congress , Washington DC. , P.6 .

(٢٨) Anjana Varma , The creation of South Sudan : Prospects and challenges , Observer research foundation , New Delhi , 2011 , P.18 .

(٢٩) OP CIT , P. 18 .

(٣٠) جمعة كنده كومي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٦٩



ابناء الشمال يحصلون على ضعف الدخل الذي يحصل عليه ابناء الجنوب[٣١].

مما تقدم يبدو بشكل واضح التهميش الاقتصادي للجنوب مقارنة بالشمال سواء أكان ذلك في فترة الاستعمار البريطاني ام فترة ما بعد الاستقلال ، وبالتالي كانت المظلومية الإقتصادية هي احدى أسباب مطالبة الجنوب بالانفصال وتأسيس دولتهم .

لقد كان لإكتشاف النفط والبدء في عمليات الاعداد لإستخراجه وتصديره دوراً كبيراً في تفاقم مشكلة الجنوب ، حيث أدى إلى زيادة ثقة الجنوبيين بقدرتهم على إقامة دولة مستقلة ، خاصة في ظل رغبة الحكومة في الحصول على الثروات البترولية في الجنوب [٣٢]. فالجنوبيين كانوا يرون بأن ايرادات النفط لا يتم توزيعها بشكل منصف بين الشمال والجنوب ، فعلى الرغم من ان ٧٠٪ من الايرادات النفطية ترجع الى النفط المنتج في جنوب البلاد إلا ان ايراداته تصرف على الشمال حيث ان شبكات الري والكهرباء في الشمال متطورة اكثر منها في الجنوب[٣٣].

وفضلاً عما تقدم يرى الجنوبيين بأن مسؤولي الشمال متورطين بالفساد حيث انه جنوا ارباحاً من تصدير النفط وهذه الأرباح تم ايداعها في مصارف متعددة خارج البلد كالبحرين وماليزيا وسنغافورة[٣٤].

إن ادراك القادة السياسيين الشماليين والجنوبيين على حدِ سواء لأهمية النفط كمصدر رئيسي للإيرادات أدى إلى تحول الصراع من صراع ذو طابع ديني إلى صراع ذو طابع ديني إقتصادي ومن ثم من صراع على النفط إلى صراع على الحدود حيث إن كل طرف أراد أن يضم إلى إقليمه المناطق التي تحتوي على آبار النفط ، ففي عام ١٩٧٨ اكتشف النفط بكميات تجارية في إحدى الآبار شمال مدينة بانتيو، وقد نشب خلاف بشأن الإسم الذي يطلق على البئر، وأخيرا سميت هذه الأبار بـ (الوحدة) والحقل الذي توجد فيها بـ (حقل الوحدة) ، إلا أن الحكومة المركزية ذهبت أبعد من ذلك عندما اقترحت إنشاء أقليم جديد يسمى بأقليم الوحدة يتألف من (بانتيو ، ومجالس منطقة تويريال في الجنوب ومجالس منطقة ابيي ، والفوله ، وكادقلي، والدلنج في جنوب كردفان) وهو ما أثار الجنوبيين ، وبدأ خلاف جديد حول من يمتلك النفط ؟ ولمن تدفع العوائد ؟ وكيف توزع ؟ وهو ما دفع إلى قيام الكثير من المظاهرات التي دفعت الحكومة السودانية في المركز بإستبدال حامية بانتيو العسكرية المؤلفة من جنود جنوبيين بجنود من الشمال وذلك لحراسة المنشآت الاقتصادية البترولية[٣٥].

مما تقدم يمكن القول بأن اكتشاف النفط لم يكن سبباً في الصراع الشمالي

(٣١) Ali Abdel Gabar Ali and Ibrahim A. Elbadawi ,Explaining Sudan›s growth performance , African economic research consortium , Nairobi , Kenya , January / 2004 , P.6 .

(٣٢) أسامة حمد أحمد أبوطه ، الدور الأمريكي في تسوية مشكلة جنوب السودان ، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ، ص١٥ .

(٣٣) شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع : www.researchgate.net.

(٣٤) Luky A. Patey , Crude days ahead ? Oil and the resource curse in Sudan , Oxford University press , 2010 , P.9 .

(٣٥) سداد مولود سبع ، مصدر سبق ذكره ، ص١٤٣ .



الجنوبي ، حيث إن هذا الصراع يعود إلى أكثر من خمسين سنة قبل اكتشاف النفط في السودان ، ولكن اكتشاف النفط ساعد على اعادة انتاج الصراع وإدامته .

كما ان الجوانب الإقتصادية في قرارات السياسية الخارجية السودانية ، أدت إلى تعميق الأزمة ، حيث عمدت الحكومات السودانية على ابراز الطابع العربي – الاسلامي للدولة من أجل إقناع الدول العربية والاسلامية – لا سيما تلك التي تمتلك ثروات نفطية – بمنحها المساعدات الاقتصادية ، مركزين في ذلك على جاذبيتهم للعالم العربي على أسس عرقية ، وثقافية ، وايديولوجية دينية ، خلافاً للإعتبارات الإقتصادية البحتة ، وهذا ما أكد عليه بونا ملوال الوزير الجنوبي في حكومة جعفر النميري عندما قال (كنا دائماً واعين لهويتنا العربية لتعزيز موقفنا ... كنا نشعر دائماً كصناع للقرار بأنه إذا ما عرفنا أنفسنا كعرب ومسلمين فإن المزيد من المال سوف يتدفق على السودان ، ولا أنكر أننا قد أصبحنا رهائن نظرتنا الايديولوجية تلك ، وربطناها بقراراتنا وتصرفاتنا الاقتصادية . في العديد من الحالات عندما كنا نود القيام بنشاط اقتصادي ، كنا أول ما نفكر فيه الذهاب إلى السعودية أو الكويت لنطلب منهم بإسم العروبة والإسلام أو بإسم (سلة الغذاء) وكنا نحصل على الأموال) .

وهكذا شهدت السودان تداخل هذه الجوانب الاقتصادية مع الأوضاع العرقية ، مما أدى إلى تهديد الدولة بالتفكك وعدم القدرة على إحتواء الصراع لا سيما بعد أن تدخلت الأطراف الإقليمية والدولية في إذكاء الصراع ، وهذا ما سنتناوله في المبحثين القادمين .



المبحث الثاني

الدور الإقليمي

لقد تميزت العلاقات السودانية مع الدول الجوار الافريقي بكثرة المخاوف وزعزعة استقرار هذه الدول نتيجة انتشار الوعي الإسلامي في السودان ، و بالتالي العمل على احتواء السودان و التحكم في سلوكه الخارجي أصبح عاملاً مهماً في سياسات الدول (الافريقية المجاورة) حيث حظيت مسألة تقرير المصير في الجنوب بدعمها من قبل الدول الإفريقية المجاورة للسودان ، فعملية تدويل الحرب و النزاعات في السودان هي نتيجة لتدخلات خارجية ساهمت في استمرار و دعم هذه الحركات لأغراض أمنية و سياسية (٣٦). كما إن دول الدول العربية المجاورة وبسبب اضطراب علاقاتها مع النظم الحاكمة في السودان عمدت الى دعم الحركات الانفصالية في الجنوب . أما اسرائيل فإنها دخلت على خط الأزمة ووجدت فرصة في تحقيق طموحاتها ومخططاتها في تفتيت الدول العربية فقدمت الدعم الى الحركات الانفصالية في الجنوب . ولذا فإننا سنعمد إلى تقسيم الأدوار الاقليمية إلى :-

١- دول الجوار الأفريقية غير العربية

بدأت أثيوبيا دعمها للحركة الشعبية لتحرير السودان منذ عام ١٩٨٣ في عهد رئيسها السابق منغستو حيث لجأ إليها قادة الكتيبة ١٠٥ ، وقد كان الرئيس الأثيوبي منغستو معادياً للرئيس النميري لتقديمه الدعم للحركات الانفصالية الأرتيرية في التيجر (جبهة تحرير التيجاري) و اورمو (جبهة تحرير أورمو) ، وقدمت أثيوبيا الدعم لجيش التحريرالوطني السوداني وإستمر هذا الدعم حتى خلال أنظمة سودانية لاحقة ، وكان الدعم الأثيوبي يشمل تقديم الدعم اللوجستي ، وانشاء اذاعة للجيش في اثيوبيا ، وتوفير معسكرات تدريب ، وسجن لوضع اسرى الحرب (٣٧).

رغم الإستقرار النسبي الذي شهدته العلاقات بين البلدين عقب انهيار نظام منغستو إلا أنها عادت للتوتر اثر محاولة إغتيال الرئيس محمد حسني مبارك حيث اتهم السودان بالضلوع في تلك المحاولة مما ادى لفتح معسكرات خاصة بالجيش الشعبي لتحرير السودان بالقرب من مدينة أصوصا في أقليم بني شنقول على الحدود ، وفي أواخر العام ١٩٩٥ م تم نقل سلاح أمريكي إلى معسكرات الجيش الشعبي على الحدود الأثيوبية السودانية وعلى أثرها تم إحتلال العديد من المناطق (٣٨).

(٣٦) فريدة البنداري، مواقف دول الجوار من انفصال السودان ، شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) على الموقع : www.elsyasi.com.

(٣٧) Barnabas L. Wama , Prolonged wars : The war in Sudan , The research department , Air command and staff college , March / ١٩٩٧ , P.٢٠ .

(٣٨) سلافة عبد الرحمن أحمد عثمان ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٦ .



وبعد إنتهاء الحرب الأثيوبية – الأرتيرية (١٩٩٨ – ٢٠٠٠) وتحسن العلاقات بين الدولتين بدأت أرتيريا تحاول إبعاد المد السوداني الإسلامي عنها ، حيث إنها رأت أن هنالك ضرورة لكبح جماح تطلعات حسن الترابي المؤمنة بدولية الجبهة الوطنية الاسلامية السودانية ومحاولة تمددها في القرن الأفريقي ولهذا بدأت أرتيريا تتحالف مع الحركات الانفصالية في جنوب السودان مثل الجيش الشعبي(٣٩).

وبالمقابل إستغلت السودان فرصة تشكيل حكومة الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة حيث شعر بعض الأرتيريين بأنه جرى إستبعادهم من المشاركة في الإدارة السياسية فبدأوا نضالهم ضد حكومة الجبهة الشعبية ومن هذه الحركات جبهة التحرير الارتيرية وجبهة تحرير أورمو، فقدمت حكومة السودان الدعم لهاتين الحركتين المناهضتين للحكومة الارتيرية (٤٠).

ولهذا عمدت حكومة الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة في ارتيريا على قطع العلاقات الدبلوماسية مع السودان وتسليم السفارة السودانية في أسمرة إلى التحالف الديمقراطي الوطني (وهو تكتل واسع من المعارضين للنظام في السودان)(٤١).

ولم تكن علاقات اوغندا بالسودان علاقات ودية تقوم على حسن الجوار ، إذ إن كل من البلدين دعم المعارضة المسلحة للبلد الآخر ففي الوقت الذي دعمت فيه السودان قوات جيش الرب بقيادة جوزيف كوني ، وبالمقابل دعمت أوغندا قوات جيش التحرير السوداني (٤٢). لا سيما وان علاقة الرئيس الأوغندي موسوفيني وجون قرنق قائد جيش تحرير السوداني

وقد وصل الدعم الأوغندي إلى المشاركة ففي ديمسبر ١٩٨٩ م، شاركت القوات الأوغندية في عملية مشتركة مع قوات التمرد في إحتلال مدن نمولي ومثلث كايا الذي أصبح فيما بعد مدخلا لحركة التمرد، وفي ١٩٩٤ م، وصل مطار عنتبي أكثر من مائة متمرد تم تدريبهم في كوبا، ومن ثم تم ترحيلهم إلى جنوب السودان تحت حراسة السلطات الأوغندية وتلي ذلك عدد من العمليات التي شاركت فيها القوات الأوغندية(٤٣).

وفي أعقاب فشل محادثات السلام بين جيش الرب والحكومة الأوغندية في ايلول/ ١٩٩٤، عمدت الحكومة الأوغندية إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية بالسودان عام ١٩٩٥م مبررة ذلك بتدخل السودان بشؤونها الداخلية (٤٤). إلا ان الدولتين توصلتا إلى إتفاق في

(٣٩) Sally Healy , Eritrea›s regional role and foreign policy : Past , present and future , Chatham house , London , ٢٠٠٨ , P.٤ .

(٤٠) جون يونج ، المجموعات المسلحة : إستعراض وتحليلات ، المعهد العالي للدراسات الدولية ، جنيف ، ٢٠٠٧ ، ص١١

(٤١) Korwa G. Adar , Conflict resolution in a Turbulent region : The case of the inter-governmental authority on development (IGAD) in Sudan , African Journal in conflict resolution , Vol. 1 , Issue : 2 , P.43 .

(٤٢) Bjorn Moller , The role of militias and other paramilitaries in African (UN) civil war , Danish institute for international studies , Copenhagen , 2006 . P.13.

(٤٣) سلافة عبد الرحمن أحمد عثمان ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٥

(٤٤) Kasaija Phillip Apuuli , Explaining the (il)legality of Uganda›s intervention in the current South Sudan conflict , African security review , Vol. 23 , Issue 4 , Security studies CO. and UNISA press South Africa , September / 2014 , P. 78 .

سبتمبر ١٩٩٦م برعاية إيرانية خلال زيارة للرئيس هاشمي رفسنجاني للدولتين حيث تم الإتفاق على الامتناع عن تقديم المساعدة للعناصر المعادية وعدم السماح لأي عنصر معاد بإستغلال أراضي الطرف ضد الطرف الآخر ، غير إن العلاقات لم تلبث أن عادت للتوتر مرة أخرى في اب / ١٩٩٧م ، خاصة بعد قرار السلطات الأوغندية منع طائرة البشير من التحليق فوق أراضيها بعد جولة في جنوب ووسط أفريقيا(٤٥).

وفي عام ١٩٩٨م كانت أوغندا الدولة الوحيدة من دول الإتحاد الأفريقي التي ايدت علانية قصف الولايات المتحدة الأمريكية لمصنع الأدوية في الخرطوم (٤٦).

أما كينيا فإنها استقبلت قيادات وعناصر جيش التحرير السوداني ، وقدمت الدعم له من خلال مجموعة توركانا الاثنية على الحدود بينها وبين السودان حيث كانت تمدهم بالسلاح وتستقبل مسؤولي الحركة في العاصمة نيروبي وتقدم المعالجة الطبية للجرحى (٤٧). كما ان كبار القيادات في الجيش الشعبي لتحرير السودان تم تدريبهم في الكليات العسكرية الكينية (٤٨).

وفي أوائل الثمانينات تم عقد إتفاق بين الرئيس الكيني دانيال ارب موي وجون قرنق على إنشاء قاعدة للجيش الشعبي لتحرير السودان (وهي قاعدة صغيرة نسبياً تسمى المفتاح) تقع على بعد ٣كم إلى شمال لوكيجوكيو ، وقد إستفاد الجيش من هذه القاعدة في عملية نقل الأسلحة حيث كانت تنقل له براً من ميناء ممبسا الكيني ونيروبي أو جواً عن طريق المطار الموجود في لوكيجوكيو(٤٩). وعلى الرغم من أن دول الجوار السوداني اوغندا واثيوبيا و(ارتيريا منذ منتصف التسعينات) كانت تميل إلى تقديم المساعدة العسكرية للمعارضة الجنوبية إلا إن كينيا كانت تحاول مساعدتها من خلال تبني محادثات السلام بين الأطراف السودانية(٥٠).

إلا إنها لم تكن محايدة في هذا الشأن حيث كانت تميل إلى المطالب التي يقدمها أبناء الجنوب على حساب الشمال وذلك بسبب علاقاتها مع الجنوب ، وهذا ما كانت تدركه حكومة السودان ، إلا إن حكومة السودان كانت تجد في الوساطة الكينية عن طريق منظمة إيقاد سبيلاً أفضل من التدخل الأمريكي (٥١).

---

(٤٥) نجلاء مرعي ، العلاقات الأمريكية – السودانية : النفط والتكالب الأمريكي على السودان ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١٦ ، ص٦٩ .

(٤٦) Korwa G. Adar , OP.cit . P.5 .

(٤٧) Nene Mburu , Delimitation of the elastic Ilemi triangle : pastoral conflicts and official indifference in the Horn of Africa , African studies quarterly , Vol. 7 , Issue. 1 , University of Florida , 2003 , P.31 .

(٤٨) Richard Rands , In Nees of review : SPLA transformation in 10-2006 and beyond , Small Arms Survey, Graduate Institute of International and Development Studies, Geneva , 2010 , P.37.

(٤٩) James Bevan , Kenya›s Illicit ammunition problem in Turkana North District , Small Arms Survey , Graduate Institute of International and Development Studies , Geneva , 2008 , P.56 .

(٥٠) Jonathan Fisher , Mapping Regional Security in the Greater Horn of Africa : Between National Interests and Regional Cooperation , Friedrich ebert stiftung , Washington DC. , 2014 , P.18 .

(٥١) John Young , Sudan IGAD process : An evaluation , on : www.sudantribune.com



وبعد توقيع اتفاقية السلام الشامل سيطرت كينيا على التحويلات والتعاملات البنكية والمصرفية للجنوب ، ويعد البنك التجاري الكيني الوحيد الذي يتم من خلاله تحويل المعونات والأموال لجكومة الجنوب ، وكذلك تحويلات الأمم المتحدة في الجنوب ، ولهذا البنك عشرة فروع في الجنوب (٥٢).

وخلال فترة السنوات الست التي حددتها اتفاقية السلام الشاملة وقبل إجراء إستفتاء تقرير المصير في جنوب السودان ، إختطف قراصنة صوماليين سفينة أوكرانية محملة بالدبابات ومتوجهة إلى كينيا لغرض تسليم هذه الدبابات إلى جنوب السودان ، وبعد تحرير السفينة حملت كينيا الدبابات على القطار لتحويلها إلى جنوب السودان إلا إن المسؤولون الأمريكيون أبلغوا الحكومة الكينية بأن ترجيء تسليم هذه الدبابات إلى حكومة جنوب السودان لأن تسليمها سيشكل خرقاً لإتفاقية السلام الشاملة (٥٣).

مما تقدم يمكن القول بأن دول الجوار الإقليمي للسودان كان لها دور كبير في دعم الحركات الانفصالية ، إلا ان دورها لم يتوقف عند هذا الحد بل إنها تعاونت مع قوة إقليمية أخرى لتقديم الدعم للحركات الانفصالية الجنوبية ألا وهي إسرائيل.

٢- إسرائيل:

إن إسرائيل ومنذ إستقلال السودان في منتصف الخمسينات ذهبت إلى إنه لا يجب أن يسمح لهذا البلد رغم بعده عنها بأن يصبح قوة مضافة إلى قوة العالم العربي ، كما إن السودان يشكل عمقاً إستراتيجياً لمصر ، وهو عنصر تجلى بعد حرب عام ١٩٦٧م ، حين تحول السودان ومعه ليبيا إلى قواعد لتدريب وإيواء لسلاح الجو المصري والقوات البرية إلى منطقة القناة أثناء حرب الاستنزاف التي شنتها مصر بين عامي ١٩٦٨-١٩٧٠ ، ولهذا كان على إسرائيل بمختلف أجهزتها أن تتجه إلى الساحة السودانية لكي تفاقم من أزمتها وتسهم في إنتاج أزمات جديدة (٥٤).

ومن أجل تحقيق هذا الهدف كان على إسرائيل أن تقيم علاقات جيدة مع دول الجوار السوداني لا سيما تلك التي تمتلك حدوداً مشتركة مع الجنوب ، فحرصت إسرائيل على إيفاد دبلوماسيين وخبراء إلى تلك الدول أمثال إيهود احزبائيل و اشير بن ناتان من الموساد ، كما ولعب أهرون زعير أحد كبار رجال الموساد والمسؤول السابق في جهاز الدفاع خطة الإحتواء من خلال إيفاد أكثر من خمسة آلاف خبير ومستشار في الزراعة والبناء بالإضافة إلى مستشارين عسكريين من أجل تنظيم وتدريب وتسليح جيوش تلك الدول المجاورة للسودان (٥٥).

---

(٥٢) uke M. Obala , SouthSudan and Kenya : The relationships , AlJazeera center for studies , Qatar , 2012 , P.4 .

(٥٣) Jort Hemmer , Southern Sudan: the new kid on the block? Assessing the neighbourhood on the threshold of Southern Sudan's self-determination referendum , CRU Policy Brief , Clingendael Conflict Research Unit , Netherlands , 2010 ,P. 3 .

(٥٤) فهمي هويدي ، إسرائيليون يروون قصة الإنفصال ، المتابع الإستراتيجي ، العدد (٢٢) ، القسم٤ ، خطط تفتيت المنطقة هل ستأخذ طريقها إلى التنفيذ ، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية ، مكان النشر بلا ، نيسان / ٢٠١١ ، ص٧ .

(٥٥) أحمد سعيد نوفل ، دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي ، ط٢ ، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات ، بيروت ،

وقد بدأت الاتصالات بين إسرائيل وحركة التمرد في جنوب السودان في عام ١٩٦٣م ، ومنذ ذلك العام وحتى عام ١٩٧٢م ، إجتمع الكثير من القادة والناشطين الجنوبيين مع مسؤولين إسرائيليين في السفارات الإسرائيلية في أوغندا وأثيوبيا وتشاد والكونغو وكينيا(٥٦).

وفي نفس الوقت عمد قادة الحركات الإنفصالية في جنوب السودان إلى إقامة علاقات جيدة مع إسرائيل ، حيث كتب جوزيف لاقو (قائد حركة الأنانيا) إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي رسالة يعبر له فيها عن وقوفه ضد العرب في حرب عام ١٩٦٧م ، فقامت إسرائيل بتوريد السلاح الذي أخذه من الجيوش العربية إلى حركة الأنانيا عن طريق أوغندا (٥٧). إلا إنه في عام ١٩٧٢م غير رئيس أوغندا عيدي أمين سياسته المساندة لإسرائيل وقطع علاقات بلاده معهت وأغلق سفارتها في كمبالا وطرد جميع الاسرائيليين من أوغندا بمن فيهم المستشارين العسكريين ، مما أدى إلى وقف إسرائيل استعمال اوغندا طريقاً لتزويد حركة الانفصال في جنوب السودان بالسلاح ، ولهذا بدأت إسرائيل بإستخدام طريق آخر وهو نقل الأسلحة جواً بطائرات تمر عبر الأجواء الأثيوبية ثم إلى كينيا زمنه إلى جنوب السودان ، إلا إن هذا الطريق كان أكثر تكلفة وخطورة (٥٨). كما وأقامت إسرائيل جسراً جوياً لنقل السلاح يربط اسرائيل بأفريقيا الوسطى ومنها تنقل براً إلى جوبا (٥٩).

وبعد تبلور الحركة الإنفصالية في الجنوب إلى ما يعرف الجيش الشعبي لتحرير السودان بزعامة جون قرنق بدأت إسرائيل بإمداده بالسلاح منذ عام ١٩٨٣م وفي هذه المدة ظهر النفط في جنوب السودان ، فزودت إسرائيل جيش جون قرنق بأسلحة متقدمة ، ودربت عشرة من طياريه على قيادة مقاتلات خفيفة للهجوم على المراكز الحكومية في الجنوب ، ووفرت له صوراً عن مواقع القوات الحكومية التقطتها أقمارها الصناعية ، كما وأرسلت اسرائيل بعض خبرائها لوضع الخطط والقتال إلى جانب الحركات الانفصالية ، وقد قتل منهم خمسة ضباط في معارك دارت في نهاية سنة ١٩٨٨م وكان بينهم اثنين من ضباط الموساد ، كما وثبت أن الضباط الإسرائيليين اشتركوا في العمليات التي أدت إلى إحتلال ثلاث مدن في سنة ١٩٩٠م ، وهي مدن مامبيو و اندارا و طمبوه (٦٠).

كما إن إسرائيل أوفدت إلى جنوب السودان المئات من الضباط الصهاينة ذوي الأصول الإثيوبية (الفلاشا) كانوا تحت قيادة جون قرنق (٦١).

لبنان ، ٢٠١٠ ، ص٩٥ – ص٩٦ .

(٥٦) محمود محارب ، التدخل الإسرائيلي في السودان ، مجموعة باحثين ، إنفصال جنوب السودان : المخاطر والفرص ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص٢١٥ .

(٥٧) Anders Breidlid and others , A concise history of South Sudan : New and revised edition , Fountain publishers , Kambala , Uganda ,2014 , P.234 .

(٥٨) محمود محارب ، مصدر سبق ذكره ، ص٢١٧ .

(٥٩) عدنان أبو عامر ، مصلحة إسرائيل من إنفصال جنوب السودان ، المتابع الإستراتيجي ، العدد (٢٢) ، القسم٤ ، خطط تفتيت المنطقة هل ستأخذ طريقها إلى التنفيذ ، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية ، مكان النشر بلا ، نيسان/٢٠١١ ، ص١٣ .

(٦٠) أحمد سعيد نوفل ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٧ – ص٩٨ .

(٦١) نجم الدين محمد عبد الله جابر ، الحركة الشعبية لتحرير السودان : النشأة والتطور ، مجلة قراءات أفريقية ، العدد ٨ ، المنتدى الإسلامي ، الرياض ، نيسان / ٢٠١١ ، ص٣٦



وبالإضافة إلى الدعم العسكري عمدت إسرائيل إلى توفير الغطاء السياسي والإقليمي والدولي لهذه الحركات ، وتوفير الإمكانيات الإعلامية لتمكنها من إسماع صوتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة للرأي العام العالمي [٦٢].

٣- الدول الجوار الأفريقية العربية :-

ومن القوى الإقليمية التي لابد من بيان دورها هي الدول الأفريقية العربية ومن هذه الدول ليبيا ، فالعداء الذي وقع بين الرئيس السوداني جعفر النميري والرئيس الليبي معمر القذافي بسبب قبول الأول لمعاهدة كامب – ديفيد بين مصر وإسرائيل أدى إلى أن يقوم معمر القذافي بمساندة جيش التحرير الشعبي السوداني ، وكان التمويل الليبي السخي لهذا الجيش عاملاً حاسماً في صعوده حيث مكنه من تسليح نفسه وتمويل عملياته العسكرية والسياسية[٦٣].

ولم يتوقف الدعم الليبي على الدعم المالي بل إن نظام القذافي كان قد أرسل أسلحة ومن ضمنها صواريخ (سام – ٦) إلى جيش التحرير الشعبي السوداني من خلال أثيوبيا ، وعلى الرغم من إن جيش التحرير الشعبي لم يكن لديه أي مشتركات مع نظام القذافي إلا إنه قبل بتسلم هذه الأسلحة[٦٤].

إلا إنه بعد سقوط نظام النميري أعلنت ليبيا مباشرةً إيقاف الدعم للجيش الشعبي لتحرير السودان وتقديم الدعم إلى الحكومة السودانية [٦٥]. إلا إن القذافي بقى مؤيداً لفكرة إنفصال الجنوب حيث أعلن أمام قادة التمرد في دارفور بأنه يؤيد انفصال الجنوب ودعم قيام دولة في جنوب السودان في حالة اختيار الجنوبيين الانفصال عن الشمال ، وأضاف أنه سيرسل الخبراء الليبيين لدعم دولتهم في المجالات الزراعية والبنية التحتية ، والخطير في هذه التصريحات أنها جاءت في توقيت غير مناسب ومع اقتراب استفتاء تقرير المصير وكأن القذافي تحول إلى مشجع للتيار الانفصالي في المعاهدات الخاصة بالانفصال[٦٦].

أما مصر فإنها على الرغم من إنها ترتبط بالسودان بعلاقات تاريخية إلا إن تبني النظام السوداني نهجاً إسلامياً ، إعتبر من قبل نظام مبارك خطراً على وجوده ، كما إتهمت القاهرة النظام السوداني بدعم الجماعات الإسلامية التي تتخذ من العنف نهجاً لها ، وبلغ التوتر مداه بعد اتهام القاهرة السودان بالوقوف وراء محاولة إغتيال مبارك

(٦٢) خلدون عدره ، المشروع الصهيوني – الأمريكي وتداعياته على الوطن العربي ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والاجتماعية ، المجلد ٣١ ، العدد ١ ، جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والاجتماعية ، سوريا ، ٢٠١٥ ، ص٢٤٠ .

(٦٣) عبد الوهاب الأفندي ، العرب وجنوب السودان : بين السلبية والغياب ، ، مجموعة باحثين ، إنفصال جنوب السودان : المخاطر والفرص ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص١٥٥ .

(٦٤) Damazo Dut Majak , Rape of nature : The environmental destruction and ethnic cleansing of the Sudan , in many authours , Ghallenging environmental issues : Middle Eastern perspectives , Brill and Leiden , Netherland , 1997 , P.142 .

(٦٥) عبد الوهاب الأفندي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٥٦ .

(٦٦) أحمد زكريا ، انعكاسات انفصال الجنوب السوداني على مصر ، دورية آفاق أفريقية ، المجلد ١٠ ، العدد ٣٦ ، الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص١٣٠ .



في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا عام ١٩٩٥م [٦٧]. حيث صاغت مصر مشروع قرار بتشديد العقوبات على السودان يتضمن حظر عمل شركة الخطوط الجوية السودانية خارج السودان ، وحظر أي رحلات جوية من مطارات مستأجرة أو مسجلة في السودان ولها علاقة بالحكومة السودانية ، على أن يبدأ هذا الحظر بعد ٩٠ يوماً إذا لم يسلم السودان المتهمين في حادث أديس أبابا ، غير الموجودين على أرض السودان ، وقد أسمت هذا المشروع مشروع دول عدم الإنحياز وتقدمت به دولتان أفريقيتان وهما غينيا بيساو و بتسوانا[٦٨].

وبسبب ما تقدم فإن الموقف المصري قد تحول – ولو بحذر شديد – لصالح الجيش الشعبي لتحرير السودان [٦٩]. وعلى الرغم من تحسن العلاقات بين الدولتين نجد بأن مصر كانت من أوائل الدول التي أقامت تمثيلاً دبلوماسياً في دولة جنوب السودان بعد السودان وقبل الولايات المتحدة وإسرائيل[٧٠]. في حين إن الخرطوم أعلنت بعد إسقاط نظام مبارك بثورة شعبية ترحيبها الشديد بسقوط نظام مبارك الذي اعتبرته خطراً على أمنها القومي ، وأعلن قطبي المهدي القيادي في حزب المؤتمر الوطني الحاكم في السودان (أن النظام المصري السابق كان مهدداً للأمن القومي السوداني لتبنيه العداء الأمريكي الإسرائيلي ضد السودان) [٧١].

ويلاحظ دور العرب الغائب بشكل عام في مشكلة جنوب السودان و(دورهم السلبي) أحياناَ ، ساهم في تأجيج الصراع وتعميق الأزمة ، حيث غلب التوجه قصير النظر لتصفية الحسابات مع أنظمة الحكم في الخرطوم ، على التفكير الإستراتيجي الذي يراعي المصلحة العربية الأكبر .

(٦٧) Biong Kuol Deng , Cooperation between Egypt and Sudan over the Nail river water :The challenges of duality , African Sociological review , Council for the Development of Social Science Research in Africa, Vol: 11 , Issue : 1 , Dakar , 2007 , P.53 .

(٦٨) مجدي أحمد حسين ، مصر والسودان ، التمرد – الحصار – الإنقاذ ، المركز العربي الاسلامي للدراسات ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص٨٠ .

(٦٩) حمدي عبد الرحمن حسن ، سياسات التدخل الخارجي في قضية جنوب السودان ، مجلة قراءات أفريقية ، العدد ٨ ، المنتدى الإسلامي ، الرياض ، نيسان / ٢٠١١ ، ص٤٠ .

(٧٠) عبد اللطيف فاروق أحمد ، إنفصال جنوب السودان وتأثيراته على الأمن القومي المصري ، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ، ٢٠١٦ ، ص١٩٣ .

(٧١) ناصر حجازي ، الأصداء العربية ، في مجموعة باحثين ، ٢٥ يناير : مباحث و شهادات ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص٢٣٣ .



المبحث الثالث
الدور الدولي

يعد الدور الدولي المسبب الأول والنهائي لأزمة السودان فهو المسبب الأول لأن أصل الأزمة السودانية يرجع إلى السياسات التي تبنتها بريطانيا في السودان أثناء إحتلالها لهذا البلد ، وهو النهائي لأن علاقات القوى الدولية بالسودان تراوحت بين التوتر والإنفراج حتى وصول جبهة الإنقاذ للحكم في السودان ، حيث بدأ التدخل الدولي يتزايد من أجل إيجاد حل للأزمة السودانية ، ولعل أهم الأدوار الدولية الفاعلة في الأزمة السودانية هي:

١- دور الإحتلال البريطاني:

بدأ حكم الاحتلال البريطاني للسودان بعد الانسحاب الفرنسي من فاشودة ، وعقد اتفاقية ثنائية بين مصر وبريطانيا في ١٩/ كانون الثاني/١٨٩٩م للاستيلاء على السودان بقيادة اللورد كتشنر [٧٢].

وخلال فترة الحكم البريطاني للسودان ، عمدت الإدارات البريطانية المتعاقبة على الحد من التأثير الاسلامي الشمالي على الجنوب ، حيث سعت إلى ضم جنوب السودان بأوغندا من اجل ان تحول دون تقدم الإسلام في الجنوب ، ووجهت بريطانيا أبناء جنوب السودان لاتمام دراستهم في جامعة (ماكريري) الأوغندية بدلاً من الدراسة في الخرطوم ، كما وعمدت إلى شق الطرق التي تربط جنوب السودان بأوغندا بدلاً من ربطها بالشمال[٧٣].

وفي عام ١٩١٧م وضع س. م. والاس مدير المخابرات البريطانية نظاماً سمي بـ (الإدارة الأهلية) هدف إلى تقطيع أوصال السودان على أسس قبلية ، كما صدرت العديد من التشريعات في المدة بين عامي ١٩٢٥ و ١٩٢٦ تعزز النعرة القبلية في جنوب السودان ومن ذلك إعتبار اوراق أي شخص سوداني ناقصة إذا لم يذكر اسم قبيلته[٧٤].

وفي تشرين الأول عام ١٩٢٢م صدر نظام الرخص (جوازات السفر) حيث سمح للحاكم العام بإعلان أي جزء من السودان منطقة مغلقة ، وإن نظام الرخص شجع الحاكم البريطاني على اعتبار جنوب السودان منطقة مغلقة ، كما أن حكام الجنوب الذين اطلق عليهم تسمية (بارونات المستنقعات) عمدوا إلى استبدال الموظفين الذين يتكلمون العربية بموظفين جدد من خريجي المدارس التبشيرية ، وشجعوا التجار السوريين واليونانيين للتبادل التجاري مع الجنوب بدلاً من التجار الشماليين ، كما كان على المدراء البريطانيين تجنب الكلام باللغة العربية ويحاولوا استعمال اللغات المحلية وإذا كان ذلك مستحيلاً يجب

(٧٢) مفيد الزيدي ، موسوعة تاريخ العرب المعاصر والحديث ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٤ ، ص١٨٢ .

(٧٣) اسماعيل أحمد ياغي ، تاريخ العالم العربي المعاصر ، ط٢ ، مكتبة العبيكان ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠١١ ، ص٢٩٠ .

(٧٤) صالح محمود القاسم ، النظام السياسي ومشكلة الجنوب في السودان في الفترة من ١٩٦٩ إلى ١٩٨٩ ، دار جليس الزمان ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٠ ، ص٦٥ .



ان يستعملوا اللغة الإنكليزية [٧٥].

إن هذه السياسات التي اتبعتها الادارة البريطانية كانت سبباً مباشراً في منع اقامة هوية وطنية سودانية تجمع الشعب السوداني الشمالي والجنوبي على اساس العيش المشترك والتاريخ المشترك والمصالح المشتركة بدلاً من التأكيد على الاختلافات الدينية واللغوية والقبلية .

٢- دور الولايات المتحدة الأمريكية :

منذ تأسيس دولة السودان عام ١٩٥٦م لم تأخذ العلاقات الأمريكية – السودانية شكلاً مستقراً حيث ظلت متأرجحة بين التهدئة والتصعيد ، إلا إنه ومنذ وصول جبهة الإنقاذ إلى سدة الحكم في السودان عام ١٩٨٩م إنتهجت الولايات المتحدة الأمريكية ضده سياسة المواجهة وأعلنت إدانتها لنظام الخرطوم لإنقلابه على سلطة ديمقراطية منتخبة واتهامه بإنتهاك حقوق الإنسان ، ومساندة الإرهاب ، والمسؤولية عن إستمرار الحرب الأهلية في الجنوب ، وإعاقة جهود الإغاثة الدولية في مناطق القتال ، وقد إستمرت هذه السياسة طوال عهد كلينتون فوضعت السودان على قائمة الدول الراعية للإرهاب عام ١٩٩٣م ، وقدمت دعمها السياسي للجيش الشعبي لتحرير السودان في الجنوب بزعامة جون قرنق[٧٦] وفي نفس الوقت عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى دعم ما أسمته بدول المواجهة (كينيا – ارتيريا – اوغندا – اثيوبيا) بمبلغ عشرين مليون دولار أمريكي لحماية نفسها من الخطر السوداني[٧٧].

وفي ٣ / تشرين الثاني / ١٩٩٧م استخدم الرئيس كلينتون سلطته بموجب قانون الطوارىء القومي وقانون السلطات الإقتصادية الدولية الطارئة وأصدر الأمر التنفيذي رقم ١٣٠٦٧ الذي يفضي إلى تجميد الممتلكات والأصول التي تحتفظ بها الحكومة السودانية في الولايات المتحدة وحظر معظم المعاملات مع السودان ، وقد اشتملت قائمة الحظر الأمريكي ٧٠ شركة سودانية منها البنوك الحكومية وفروعها داخل الولايات المتحدة وخارج السودان[٧٨]. وهذا يعني أن إدارة كلينتون قد عمدت إلى اتباع سياسة العزلة للسودان ، وهذا ما أكده جورج موس مساعد وزير الخارجية للشؤون الأفريقية أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ عندما تكلم عن هدف السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الأفريقي بأنها (كانت واضحة وصريحة : عزل السودان وإحتواء دعمه للمتمردين والإرهابيين)[٧٩]

(٧٥)Deng D. Akol Ruay , The politics of two Sudans : The South and the North 1969 – 1821 , The Scaninavian institute of African studies , Sweden , 1994 , P.39 .

(٧٦) عبير بسيوني عرفة علي رضوان ، السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠١١ ، ص٩٣ .

(٧٧) جون يونغ ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣١ .

(٧٨) سمر إبراهيم محمد ، سياسة الولايات المتحدة تجاه السودان ، ، دورية آفاق أفريقية ، المجلد ١٢، العدد ٤٠ ، الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، ٢٠١٤ ، ص٣٨ .

(٧٩) Asteris Huliaras , Evangelists , oil companies , and terrorists : The Bush administration policy toward Sudan , Orbis , Vol : 50 , Issue : 4 , Forigen policy research institute , University of Pennsylvania , United States , 2006 , P.710 .



وبعد تعرض السفارتين الأمريكيتين في تنزانيا وكينيا إلى تفجيرات تبنتها القاعدة إتخذ إدارة كلينتون قرار بتفجير مصنع الشفاء في الخرطوم الذي كانت تقارير استخبارية تشير إلى إنه يستخدم لإنتاج غاز الأعصاب ومواد كيمياوية أخرى ، وتم تنفيذ العملية في آب / ١٩٩٨م [٨٠].

وفي لقاء جمع مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك مع قيادات التحالف الوطني الديمقراطي وجيش تحرير السودان في تشرين الأول / ١٩٩٨م في العاصمة الأوغندية كمبالا ، أوضحت بشكل جلي رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في تغيير نظام الحكم في السودان[٨١]. كما وأصدرت وزارة الدفاع الأمريكية تعليماتها إلى قواتها الموجودة في كينيا وأرتيريا بالاستعداد للتدخل في السودان إذا لزم الأمر[٨٢].

وبعد مجيء جورج دبليو بوش إلى الإدارة مرر الكونغرس الأمريكي مشروع (السلام في السودان) في حزيران / ٢٠١١م والذي وفر اعتماد للإدارة الأمريكية بحدود ١٠ مليون دولار لتقديمها إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان كمساعدات غير قتالية ، ومن ثم جاء قرار الرئيس بوش في ٦/سبتمبر /٢٠٠١م بتعيين السيناتور السابق (جون دانفورث) مبعوثاً رئاسياً للعمل على إنهاء الحرب الأهلية في السودان[٨٣]. وهذا يوضح التغيير الذي طرأ على السياسة الأمريكية إتجاه السودان حيث إنتقلت من سياسة العزلة إلى سياسة تشجيع الحوار بين أطراف النزاع .

وإن هذا التغيير في الموقف الأمريكي لم يغب عنه دور جماعات الضغط في الداخل الأمريكي وأهمها : شركات النفط و منظمات اليمين المسيحي ، حيث إن شركات النفط الأمريكية كانت ترغب في الحصول على استثمارات في السودان ، وإنسجم هذا التطلع مع إهتمام واشنطن بالحضور الإقتصادي الصيني المتزايد في السودان ، فمع تدهور العلاقات بين الولايات المتحدة والسودان في منتصف التسعينات ، وانسحاب الشركات النفطية الأمريكية من هذا البلد ، تدخلت شركات النفط الصينية لملىء الفراغ ، وفي نهاية التسعينات أصبحت الصين المستثمر الأكبر في صناعة النفط السودانية والشريك التجاري الأكبر للسودان ، وهذا ما أثار قلق واشنطن من أن الصين قد تستخدم السودان كقاعدة لخلق نفوذ أكبر في البلدان الأفريقية الأخرى ، فالنفط ليس السبب الوحيد لجهود الادارة الأمريكية لإنهاء النزاع السوداني لكنه بالتأكيد أحد العوامل الرئيسية [٨٤].

أما منظمات اليمين المسيحية والتي كانت تشكل نسبة كبيرة من الناخبين المحتملين لبوش فإنها كانت تضغط على الإدارة الأمريكية لإيجاد حل لأزمة الجنوب السوداني ، إلا إنها كانت تختلف عن الشركات النفطية في الطرح ففي الوقت الذي كانت فيه الشركات

---

(٨٠)Shailender Arya , Sudan – Conflicts, Terror, and Oil , Journal of Defence Studies , Vol : 3 , Issue : 4 Institute for defence studies and analyses , New Delhi , India , October / 2009 , P.68 .
(٨١) جون يونغ ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣١ .
(٨٢) أحمد سعيد نوفل ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٨ .
(٨٣) Asteris Huliaras , Evangelist , Oil Companies and Terrorists: The Bush administration's Policy towards Sudan , Orbis journal , VOL : 50 , Issue : 4 , Foreign Policy Research Institute, Philadelphia Autumn / 2006 , P. 715 .
(٨٤) Asteris Huliaras , OP CIT. , P.721 .



النفطية ترغب في تخفيف او رفع العقوبات عن السودان ليتسنى لها الاستثمار في هذا البلد ، كانت منظمات اليمين المسيحية ترغب بتسوية الأزمة عن طريق الحرب ، ولكنها أيدت بعد ذلك التسوية السلمية لأنها اعتقدت بأن الخرطوم بما تمتلكه من ايرادات نفطية هامة ، يمكن أن تنتصر بالحرب[٨٥].

ومن التغيرات التي طرأت على السياسة الأمريكية تجاه السودان هو انها لم تعد تؤكد على تغيير النظام في السودان والتخلص من عمر البشير موضوع تغيير حيث أعلنت جندايي فريزر (مساعدة وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الأفريقية) :(أن تغيير النظام ليس ضمن سياسة الولايات المتحدة) ، ويرجع ذلك إلى إلى إن المعارضة السودانية كانت ضعيفة في الشمال كما إن تغيير النظام القائم قد يؤدي إلى إقامة نظام غير إسلامي ضعيف أو إسلامي متشدد وفي كلتا الحالتين سوف تكون النتيجة مناخاً موائماً لدخول وانتشار الحركات المتطرفة في السودان [٨٦].

إن هذه التغيرات في السياسة الأمريكية لم تكن بسبب تغير الإدارة الأمريكية بقدر ما كان الأمر متعلقاً بتغييرات شهدها النظام السوداني نفسه ، حيث انه منذ اواسط التسعينات من القرن الماضي وجدت الخرطوم أنها تواجه عزلة دولية – تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية – وفشل مشروعها الإسلامي وضغوطات خارجية إقتصادية ، وهو الأمر الذي دفع الحكومة السودانية إلى تخفيض علاقاتها بالمنظمات الاصولية ، ففي عام ١٩٩٦م طردت السودان أسامة بن لادن ، كما وحدثت إنشقاقات داخل النخبة الإسلامية الوطنية الحاكمة ، أدى إلى إبعاد حسن الترابي من رئاسة الجمعية الوطنية وانتهى الأمر باعتقاله وسجنه ، كما وتحسن أداء الحكومة بإتجاه الإعتدال في سياستها نحو الولايات المتحدة الأمريكية وخصوصاً بعد أحداث ١١/ سبتمبر ، فضلاً عن تجاوبها مع الولايات المتحدة الأمريكية لإيجاد تسوية لمشكلة جنوب السودان [٨٧].

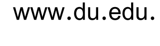
فضلاً عما تقدم فإن السودان أدانت هجمات ١١/ سبتمبر ، ووافقت على تبادل المعلومات مع الحكومة الأمريكية ، حيث سمحت لعملاء الأمن القومي الأمريكي الولوج إلى ملفات المئات من اللاسلاميين الأجانب الذين عاشوا في السودان ، كما حجزت عدد من الافراد للتحقيق معهم ، وفي اذار / ٢٠٠٣م هاجمت القوات السودانية موقع لتدريب الارهابيين واعتقلت حوالي ثلاثين منهم ، كما ان السودان عمدت الى تحجيم نشاط حركة حماس داخلها ، ولذا فإن وزارة الخارجية الأمريكية أزالت السودان في مطلع عام ٢٠٠٤م من قائمة (الدول الغير متعاونة في الحرب على الارهاب)[٨٨].

وبالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية غيرت سياستها المتبعة إتجاه السودان إلا إنها ظلت تساند مطالب الساسة الجنوبيين على حساب السودان ، فعلى سبيل المثال

(٨٥) Ibid , P.721 .

(٨٦) عبده مختار موسى ، العلاقات السودانية – الأمريكية على مفترق الطرق ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٤١٨ ، بيروت ، كانون الأول / ٢٠١٣ ، ص٤٧ .

(٨٧) فتحي ذياب سبيتان ، قضايا عالمية معاصرة ، الجنتدرية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، سنة النشر بلا ، ص١٩٨

(٨٨) Alexandra Nichols , Sudan , in , Human rights and war on terror , on :

www.du.edu.



فإن قانون (السلام في السودان) والذي وقعه الرئيس بوش في تشرين الأول / ٢٠٠٢م نص في مضمونه الأساسي على فرض عقوبات على الخرطوم بعد ستة أشهر من بدء سريان القانون ، ما لم تقم بالتفاوض (بحسن نية) مع الحركة الشعبية لتحرير السودان [٨٩].

كما إن الإدارة الأمريكية أيدت المبادرة المقدمة من منظمة إيقاد والتي تنص على تأكيد حق أهل الجنوب في تقرير مصيرهم عبر إستفتاء شعبي في الوقت الذي رفضت فيه على لسان وزيرة خارجيتها السابقة مادلين أولبرايت المبادرة المصرية – الليبية التي تقوم على التأكيد على وحدة السودان [٩٠]

٣- دور الدول الأوربية :-

أما دول الإتحاد الأوربي فإن لدوله علاقات وثيقة بالسودان لاسيما في المجال الاقتصادي ، حيث شكلت اوربا الشريك التجاري الأول للسودان حيث كانت صادراته ووارداته تتجه نحو أوربا وتأتي منها إلا إن العلاقات الأوربية السودانية أصابها الوهن والتوتر بعد قيام نظام الإنقاذ بسبب مزاعم خاصة بإنتهاك السودان لحقوق الإنسان وغياب الديمقراطية واستمرار الحرب في الجنوب [٩١].

وبسبب ما تقدم انسحبت الشركات النفطية الأوربية من السودان مثل شركة (lundin Oil السويدية) وشركة (O M V النمساوية) [٩٢].

إلا إن سياسات الدول الأوربية تعكس مصالحها في بعض الأوقات أكثر مما تعكس التوجهات العامة للإتحاد الأوربي ، فالموقف البريطاني كان متأثراً بالموقف الأمريكي في السودان ، حيث أيدت قرار الولايات المتحدة الأمريكية بوضع السودان في قائمة الدول الراعية للإرهاب في آب / ١٩٩٣م ، كما وزاد التوتر في العلاقة بين البلدين بعد قرار الحكومة السودانية بطرد السفير البريطاني من الخرطوم على إثر زيارة قام بها أحد الأساقفة من كنيسة كانتربري للمناطق المسيحية في جنوب السودان دون إذن مسبق من السلطات السودانية ، التي اعتبرته إنتهاكاً لسيادة السودان وتدخلاً في شؤونها الداخلية ، ونتيجة لذلك التوتر أصبحت بريطانيا تقف ضد تطبيع علاقات السودان بالاتحاد الأوربي[٩٣].

أما فرنسا فإن موقفها من قضية جنوب السودان كان يتمثل في اواخر الثمانينات واوئل التسعينات من القرن الماضي بتأييد إنفصال جنوب السودان ، وحتى عندما حصل الإنشقاق داخل الجيش الشعبي لتحرير السودان ووقفت الولايات المتحدة مع جناح جون قرنق المنادي بالسودان الجديد (أي السودان الموحد الجديد) فإن فرنسا دعمت (مجموعة

(٨٩) Asteris Huliaras , OP. CIT . , P.715 .

(٩٠) عبير بسيوني عرفة علي رضوان ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٤

(٩١) حمدي عبد الرحمن حسن ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٣ .

(٩٢) Scott Lenis , Rejuvenating or restraining civil war : The role of external actors in the war economies of Sudan , Bonn international center for conversion , Germany , 2004 k P.21 .

(٩٣)محمد صالح عمر علي أبومطاري ، مستقبل السودان في ظل إتفاق السلام الشامل ، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ، ٢٠١٥ ، ص٤٠ – ص٤١ .



الناصر) الذين يؤيدون إنفصال الجنوب ، إلا إن الموقف الفرنسي شهد تغييراً لا سيما بعد موافقة السودان على تسليم الإرهابي كارلوس لفرنسا (٩٤)*.

ولهذا بدأت فرنسا بالتعاون مع الحكومة السودانية حيث جهزتها بصور للأقمار الصناعية لمواقع الجيش الشعبي لتحرير السودان كما عملت على إقناع زائير وأفريقيا الوسطى بأن تسمح للسودان بإستخدام أراضيها لشن هجوم على مواقع الجيش الشعبي لتحرير السودان(٩٥).

ومن الدول الأوربية الأخرى التي كان لها تدخل واضح في الأزمة السودانية هي النرويج إذ عملت من خلال منظمة العون الكنسي النرويجية التي تشرف على عملها إدارة الكوارث بالخارجية النرويجية ، والتي سبق لها العمل في السودان داخل معسكرات اللاجئين في (القضارف وبور سودان و كسلا) تحت إشراف مجلس الكنائس السوداني ، وقادت حملة إعلامية ضخمة وأعدت فلماً سينمائياً ضخماً يحكي عن الإضطهاد الذي يتعرض له الجنوبيين من تمييز عنصري ، ودعت الأمم المتحدة للتدخل في جنوب السودان (٩٥).

إستمرت منظمة العون الكنسي النرويجية بالعمل في جنوب السودان حتى في أسوأ سنوات الحرب ، وكانت تمتلك شعبية في جنوب السودان ، حتى إنهم يطلقون عليها تسمية الجيش الشعبي النرويجي وذلك لأنها أعلنت بوضوح إنها تدعم الجيش الشعبي لتحرير السودان (٩٦).

وفضلاً عما تقدم فإن منظمة العون الكنسي النرويجية كان لها تعاون عسكري مع الجيش الشعبي لتحرير السودان حيث إنها عملت خلال سنوات على تنظيم جسر جوي لنقل السلاح إلى مناطق الصراع في السودان ، حيث إن إحدى طائراتها لنقل المساعدات هبطت في قاعدة للجيش الشعبي لتحرير السودان وهي تحمل طنين ونصف من الأسلحة ، كما إن هنالك تقارير تشير إلى إن هذه المنظمة ساعدت على نقل ما يقارب ٨٠-١٠٠ طن من الأسلحة إلى جنوب السودان(٩٧).

ومما تقدم يمكن القول بأن الدور الدولي كان واضحاً حيث إنه السبب الأول للأزمة والداعم الأكبر لإنفصال جنوب السودان عن الشمال ، ولم يقتصر الدور الدولي على دور الدول فحسب بل إن هنالك بعض المنظمات ساهمت في دعم الجهود

(٩٤)*كارلوس : وهو الاسم الحركي لـ (الييتش راميريز سانشيز) ولد في عام ١٩٤٩ في اسرة فنزيلية ودرس في احدى جامعات موسكو واعتنق الاسلام عام ١٩٧٥ وانضم الى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ونفذ العديد من العمليات مثل احتجاز وزراء النفط لدول منظمة اوبك عام ١٩٧٥ اثناء اجتماع لهم في فينا كما انه قام بقتل شرطيين فرنسيين في نفس العام وبعد تسليمه من قبل السودان لفرنسا تم الحكم عليه بالسجن المؤبد .
Ann Mosely Lesch , The Sudan : Military and isolation , In many authors , The Middle East and the peace process : Impact of the Oslo accord , University press of Florida , USA , 1998 , P.335 .

(٩٥) محمد صالح عمر علي أبومطاري ، مصدر سبق ذكره ، ص٤١ .

(٩٦) James Copnall , A poisonous horn in our hearts : Sudan and South Sudans bitter and incomplete divorce , C. Hurts and co. , London , 2014 , P.20 .

(٩٧) Jock Lul Pan Chuol , The United States outer executive departments and independent establishments and government corporations , Xlibris corporation , United States of America , 2010 , P.16 .



الانفصالية لجنوب السودان .

الخاتمة

نشأت دولة جنوب السودان بعد انفصالها عن دولة السودان بصعوبة بعد أكثر من نصف قرن من الاقتتال والحرب الأهلية منهية بذلك أطول حرب أهلية شهدتها القارة الأفريقية ، ان مسؤولية انفصال الجنوب لا تقع على عاتق الحركات الانفصالية الجنوبية فقط ، بل إن الحكومات الشمالية المتعاقبة والتي لم تستطع أن تحقق وحدة وطنية واندماج بين مكونات الشعب من خلال إقامة نظام حكم قائم على اساس ديمقراطي سليم ويحترم حقوق الانسان وحرياته الاساسية ويتعامل مع جميع أفراد المجتمع كمواطنين فكان انفصالها نتيجة للعديد من الاسباب الداخلية المرتبطة بأدوار اقليمية ودولية ، حيث ان انفصال جنوب السودان لم يكن نتاج لعوامل وأسباب داخلية قائمة على شعور اهالي الجنوب بالتهميش والاقصاء السياسي والاقتصادي فحسب ، بل إن العديد من الدول الاقليمية والقوى الدولية لعبت دوراً في تحقيق هذا الانفصال . وقد وصلت التدخلات الدولية إلى أن لا يقتصر التدخل على الدول بل أن هنالك بعض المنظمات التي شاركت في دعم الحركات الانفصالية في جنوب السودان .

